

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- لا تزوج حرة بعبد ولا بنت بزاز بحجام الخ .
- تنبيه : قوله - على رواية أن الحرية من شروط الكفاءة - لا تزوج حرة بعبد .
- قال الزركشي قلت : ولا لمن بعضه رقيق انتهى .
- فلو وجدت الكفاءة في النكاح حال العقد - بأن يقول سيد العبد بعد إيجاب النكاح له (قبلت له هذا النكاح وأعتقته) - فقال الشيخ تقي الدين C : قياس المذهب صحته .
- قال : ويتخرج فيه وجه آخر بمنعها .
- ويأتى ما يتعلق بذلك عند قوله إذا عتقت الأمة وزوجها حر .
- أما إن كان قد مسه رق أو أباه فالصحيح من المذهب : جواز تزويجه بحرة الأصل اختاره ابن أبي موسى والمصنف والشارح وغيرهم .
- وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الانتصار وقدمه في الفروع .
- وقال في الرعاية : فلا تزوج به في رواية انتهى .
- وعنه : لا تزوج به اختاره ابن عقيل .
- فائدة : التاني في قوله ولا بنت تاني .
- هو صاحب العقار .
- وقيل : الكثير المال قاله الزركشي و (البزاز) بياع البز .
- تنبيه : ظاهر قوله - على رواية أن الحرية والصناعة واليسار من شروط الكفاءة - فلا تزوج حرة بعبد ولا بنت بزاز بحجام ولا بنت تاني بحائك ولا موسرة بمعسر .
- أنه يشمل كل صناعة رديئة وهو قول القاضى في الجامع والمصنف والشارح وغيرهم .
- وجزم به في الرعاية ومال إليه الزركشي .
- واقصر بعضهم على هذه الثلاثة .
- وقيل : نساج كحائك .
- فائدة : لو زالت البكارة المذكورة بعد العقد : فلها الفسخ على الصحيح من المذهب .
- قدمه في المحرر و الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .
- وصححه في النظم وغيره كعتقها تحت عبد .
- وقيل : ليس لها الفسخ كطول حرة من نكاح أمة وكوليها .
- وفيه خلاف في الانتصار .
- قال الزركشي : يعزى لأبى الخطاب : أن للولى الفسخ أيضا .

ويحتمله كلام شيخه في التعليق .

وقدم في الانتصار : أن مثل الولي من الولياء في ذلك وأنه إن طراً نسب فاستلحق شريف
مجهولة أو طراً صلاح : فاحتمالان .

وتقدم عند قوله (وإذن الثيب الكلام) : (لا يشترط الإشهاد على إذنها ولا الشهادة
بخلوها من الموانع)